التأهيل التربوي لعضو هيئة التدريس الجامعي

د.عبد الحميد المنصوري*

مقدمة:

بداية لابد من إلقاء نظرة شاملة على واقع التعليم الجامعي قبل الخوض في مسألة التنمية المهنية بشقيها التخصصي والتربوي، وذلك لما لهذين البعدين من صلات وثيقة وانعكاسات متبادلة، فالتعليم الجامعي شهد في العقدين الآخرين من القرن الماضي تطوراً ملحوظاً تمثل في إزدياد عدد الجامعات، وارتفاع معدلات قبول الطلبة، وتنوع مجالات التخصص يقابله شحاً واضحاً في الميزانيات المرصودة، وضعف في تجهيز المؤسسات بالتقنيات التكنولوجية وتقنيات الاتصال الحديثة وبذلك فإن البون لا يزال شاسعاً بيننا وبين الدول المتقدمة في هذا المضمار من المنظورين النوعي والكمي.

ومن الملاحظ أن هذه الجامعات حكومية حديثة النشأة، وحاجتها ملحة لأعضاء هيئة التدريس من حملة الدكتوراه، كما أن هذه الجامعات تخضع لضغوطات زيادة أعداد القبول وتكدس المنخرطين فيها، وتنوع التخصصات لتلبية حاجات التنمية، لذلك فإن معظم هذه الجامعات تؤكد على التدريس أكثر من البحث العلمي وعلى الدراسات الأولية، دون توطين برامج الدراسات العليا بشكل جاد ومركز، مما جعلها تعاني نقصاً شديداً من الأساتذة الأكفاء، الأمر الذي أفضى إلى الاستعانة بخبرات عربية وافدة لسد العجز في أعضاء هيئة التدريس،التي لم تكن مؤهلة تأهيلاً تربوياً مثلها مثل الخبرات الليبية حيث إن هناك تياراً داخل هذه الجامعات يعارض هذا الإعداد المهني التربوي، وليست لديهم أية حجة مقنعة لهذا الاعتراض. سوى الاعتقاد أن مهنة التدريس لا تتطلب مهارات متنوعة، حيث إنها تقوم على إتقان المادة الدراسية باعتبارها محور المنهج بيد أنه مع تطور العلوم التربوية والنفسية أخذت تلك النظرة الضيقة تتضاءل وتقل لتحل محلها النظرة التي تنادي بأن لكل مهنة من المهن أساليبها وأدواتها وطرائقها المقننة التي لا ينبغي أن تترك للصدفة والاجتهاد (السنبل، 2004، 192).

إضافة إلى أن معظم وقت عضو هيئة التدريس يمضي في التدريس نظراً إلى ما يخصص له من ساعات تدريسية تجعل من عمله التدريسي شبيهاً بمرحلة التعليم الأساسي. وبمقارنة يسيرة بين

* كلية التربية – جامعة الزاوية.

الأستاذ الجامعي الليبي ونظيره في الجامعات العربية نجد أن نصاب الأستاذ الليبي يعادل ضعف نظيره في الجامعات العربية أو الغربية، وهذا يشكل بطبيعة الحال قصوراً وضعفاً على حساب إنتاجية ومساهمة أعضاء هيئة التدريس في ميداني البحث العلمي وخدمة المجتمع اللذين يشكلان دعامتين أساسيتين من رسالة الجامعة وأهدافها.

إن هذا القصور في مجال البحث العلمي يتعارض مع التوجه الحديث المؤكد على الأخذ بمفهوم الجامعة المنتجه التي يتكامل فيها التدريس والتعليم مع الوظائف الأخرى للجامعة وبالأخص البحث العلمي وخدمة المجتمع.

ولا يمكن للجامعة مهما كانت إمكاناتها المادية والاقتصادية أن تنجز هذه الأهداف والوظائف بطريقة إيجابية وفعاله إلا من خلال الجهود العلمية الدؤوبة والعطاء الفكري المميز لأعضاء هيئة التدريس فيها (التبيتي،1996، 1-42).

ولما كانت التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس تتضمن برامج التأهيل التربوي والأنشطة والوسائل والممارسات التي تهدف إلى رفع كفاءته وإكسابه المعارف والمهارات وتنمية الاتجاهات الإيجابية نحو مهنة التدريس لتطوير وتحسين أدائه بشكل عام وفي قاعة التدريس بشكل خاص. فإنه سيتم التركيز على برنامج التأهيل التربوي لعضو هيئة التدريس باعتباره مطلباً أساساً وملحاً للتنمية المهنية التي يحتاجها، مما يمكنه من أداء عمله بفاعلية وإتقان.

إشكالية الدراسة:

تعد الجامعة مركز إشعاع علمي، ومصدر انبعاث معرفي، ومنبر انطلاق فكري، وهي مؤسسة علمية تضطلع بوظائف متعددة من أهمها التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وهذه المهمة تتطلب طاقات بشرية متميزة، وكوادر فنية مؤهلة تأهيلاً عالياً للتعامل مع مقتضيات العصر وتحدياته.

ومن أبرز أولويات التنمية البشرية الموكلة للجامعة تأهيل عضو هيئة التدريس تأهيلاً عالياً، لكي يتمكن من القيام بوظائفه المنوطة به في تعليم أبناء مجتمعه تعليماً ذا جودة معيارية عالية، مستخدماً المستحدثات الجديدة في طرائق التدريس وتكنولوجيا التعليم، التي تمكنه من تطوير وتحسين العملية التعليمية بشكل فعال ومؤثر.

ومن هنا يمكن أن نشير إلى أنه،دون تأهيل وتنمية عضو هيئة التدريس الجامعي على هذا النحو، وبغير تزويده بالمعارف التربوية والمهارات التدريسية والاتجاهات الإيجابية نحو مهنته، فإن التعليم الجامعي يظل قاصرا وعاجزاً عن تحقيق أهدافه وغاياته.

إلا أن ما يمكن رصده في واقع حال عضو هيئة التدريس الجامعي، أنه أثناء استكمال دراسته في مجال تخصصه، لا تتاح له فرصة تأهيله التربوية المهني على أصول التدريس الجامعي، حيث ينحصر إعداده في التدريب على البحث لا على إعداده كأستاذ قادر على القيام بمهام وظيفته التدريسية.

وبالرغم من الاهتمام المتزايد بالتعليم الجامعي، والجهود التي تبذل من أجل تطويره أكاديمياً فمازال الاهتمام بتطوير الأداء العلمي والمهني لعضو هيئة التدريس الجامعي دون المستوى المطلوب، ولا يرقى إلى الطموحات، ولا يواكب النمو المتزايد للمعارف العلمية وتطبيقاتها وتطور العلم وأدواته، وكذا تطور أساليب الاتصال، ونقل المعلومات وتخزينها التي انعكست آثارها على نظرة المجتمع لمؤسسات التعليم الجامعي ووظائفها، وعلى نظرته لعضو هيئة التدريس ودوره في العملية التعليمية (الغامدي، 2003، 117-186).

ونتيجة لهذا الخلل، ارتفعت الأصوات المنادية من الجامعات بضرورة تأهيل وتنمية عضو هيئة التدريس الجامعي على طرائق التدريس وأساليبه وتقنياته قبل الانضمام إلى هيئة التدريس بالجامعة، وعلى الأستاذ الجامعي أن يضع في اعتباره حقيقة مهمة، وهي أن الامتياز في التدريس، مطلب حتمى على مستوى التعليم الجامعي، وهو ما يتطلب برامج تأهيلية تمارس فيها مهامات تدريسية تؤهله للدخول في ميدان التدريس بكل كفاءة واقتدار وفق ملامح الغد المنتظر. وبذلك تتحدد إشكالية الدراسة في التساؤل المحوري التالي:

ما ملامح التنمية والتأهيل التربوي والمهني لعضو هيئة التدريس الجامعي؟

تساؤلات الدراسة:

لقد انبثقت من التساؤل المحوري التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما أهداف الجامعة ووظائفها ودرجة تمكن عضو هيئة التدريس من الإيفاء بها وتحقيقها؟
2- ما واقع التنمية والتأهيل التربوي لعضو هيئة التدريس الجامعي؟
3- ما أهمية التنمية والتأهيل التربوي في الرفع من أداء عضو هيئة التدريس؟
4- ما أهم التجارب العربية في التنمية والتأهيل التربوي لعضو هيئة التدريس؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1- التعرف على أهداف الجامعة ووظائفها ودرجة تمكن عضو هيئة التدريس من الإيفاء بها وتحقيقها.
2- التعرف على واقع التنمية والتأهيل التربوي لعضو هيئة التدريس الجامعي.
3- التعرف على أهمية التنمية والتأهيل التربوي في الرفع من أداء عضو هيئة التدريس.
4- التعرف على أهم التجارب العربية في التنمية والتأهيل التربوي لعضو هيئة التدريس.

المرجعية العلمية للدراسة:

ونعني بها استعراض الركام المعرفي الذي انطلقت منه الدراسة وشكل إطارها النظري وتتمثل في العناوين التالية:

أهداف الجامعة ووظائفها:

يتفق أغلب الباحثين في التعليم العالي على أن للجامعة ثلاث وظائف أو أهداف رئيسة تتمثل في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، ويعد التدريس والبحث العلمي على أنهما الأكثر أهمية وحيوية . ومن الملاحظ أن الفصل بين هذه الأهداف يعد من الصعوبة بما كان لارتباطها وتشابكها واتساع وظائفها، وتبرز بين هذه الوظائف وظيفة التدريس التي تسعى إلى تأطير وتكوين القوى البشرية ذات الكفاءة العالية، بحيث تكون أكثر مواءمة وإيجابية لمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتمكين هذه الأطر من أن تمارس دورها داخل المجتمع بكل شفافية وتلقائية، وذلك من خلال تزويدهم بكافة المهارات والمعطيات اللازمة للتنمية، فعن طريق الجامعة يتم إعداد القوى البشرية ذات المهارة الفنية والإدارية في شتى التخصصات التي يحتاجها المجتمع (الفنيش، د:ت، 115).

وهكذا فإن مهمة الجامعة تنصب على تنمية الموارد ا لبشرية، أي إعداد وتهيئة الفنيين والاختصاصيين في شئون العمل والمساهمة في خلق كوادر مؤهلة تأهيلاً عالياً فالأوطان في حاجة ماسة إلى عدد من الأطر ذوي القدرات العالية والخبرات الممتازة، ثم إن الموارد الطبيعية وتطوير التكنولوجيا وإنتاج السلع تحتاج إلى موارد بشرية فنية ماهرة، ويعتقد كثير من الباحثين أن البلد الذي لا يكون قادراً على تنمية موارده البشرية، لا يكون قادراً بالتالي على بناء أي شيء (بوبطانة، 1984).

ويشير (فلجير Flegar) في هذا الصدد أن في استجابة الجامعة للمتطلبات التي تقتضيها التطورات السريعة في العلوم والتكنولوجيا تأثيراً في حياة الأمة الاجتماعية والاقتصادية، فإما أن

يكون هذا التأثير كبيراً، وينعكس في قوة هذه الأمة ومناعتها وتقوية روابطها، أو يكون ضحلاً، وينعكس في ضعفها وتفككها وضنك معيشتها (العمري، 1988، 33-34).

أما الوظيفة والمهمة الثانية التي تضطلع بها الجامعة فتتمثل في البحوث والدراسات حيث يبقى البحث العلمي حجر الزاوية في التعليم الجامعي، وبصورة خاصة في متطلبات رسائل الماجستير والدكتوراه، فجل الرسائل والأطروحات تعالج قضايا تنموية بغية إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه التنمية في مختلف القطاعات.

ولئن كان التعليم الجامعي يعد من العوامل الأساسية في عملية التنمية، فإن الأبحاث والدراسات لها أهمية مساوية في عملية التنمية كذلك. مما جعل الدول المتقدمة تولي البحث العلمي مكانة سامقة في سلم انشغالاتها واهتماماتها . وبذلك برزت أهمية وظيفة الأبحاث والدراسات في التعليم الجامعي، حيث أنيطت به مسؤولية البحث العلمي الذي يعد الأداة الأساسية في إيجاد المعرفة العلمية وإغنائها وتقدمها (ولا يمكن أن نتصور تعليماً جامعياً عالياً بالمعنى الحقيقي إذا أهمل البحث العلمي أو لم يعطه الاهتمام اللازم الذي يستحقه) فقد أصبحت الأبحاث العلمية الركيزة الأساسية لعملية التطوير والتقدم، وذلك بما توفره من معطيات دقيقة ونتائج محددة تمكّننا من أن نؤسس عليها خططاً تنموية وقرارات صائبة .

إن وظيفة الجامعة ليست مقتصرة فقط على الجانب التدريسي، بل إن للجامعة كمؤسسة علمية دوراً رائداً في عملية خلق المعرفة وتجديدها وتطويرها عن طريق البحث العلمي، حيث إن أعضاء هيئة التدريس لديهم القدرة الفكرية والمعرفية التي تمكنهم من معالجة قضايا المجتمع الاقتصادية والسياسية معالجة علمية موضوعية أكثر من غيرهم من فئات المجتمع الأخرى (المنصوري، 2013).

أما الوظيفة أو المهمة الثالثة فتتمثل في خدمة المجتمع، وهي مهمة مستحدثة بمعنى أنها غير واردة حالياً بالنسبة إلى جل مؤسسات التعليم الجامعي في بلادنا، في حين نجد هذه الوظيفة في مؤسسات التعليم الأمريكية والأوروبية، وذلك للاهتمام المتبادل بين قادة التعليم الجامعي والمسؤولين في المجتمع المحلي، وهذه الوظيفة تلزم مؤسسات التعليم الجامعي ألا تكون بمنأى عن القضايا والمشكلات الاجتماعية الراهنة، بل ينبغي أن تزج بنفسها لتقديم الخدمات وإيجاد العلاقات خارج الحرم الجامعي والمشاركة الفعالة في تلبية متطلبات المجتمع.

والجدير بالذكر أن من ضمن رسالة الجامعة نشر العلم والثقافة بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال تقديم برامج تعليمية تستهدف رفع القدرات العلمية والمهنية للخريجين وإقامة دورات وبرامج دراسية، وورش عمل تعالج قضايا المجتمع بقصد التوصل إلى أنجع الطرق والأساليب للتغلب على

المشكلات وإيجاد الحلول الملائمة لها. وعلى التعليم الجامعي أن يتحمل هذه المسؤولية، وذلك باعتباره المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي تحضن قدرات فكرية وعقليات علمية يمكن لها القيام بهذه الوظائف والمهام.

إن مسؤولية التعليم الجامعي لا تقتصر على القيام بتحديد المشكلات الراهنة، وإنما ينبغي أن تتعدى ذلك إلى التنبؤ بالمشكلات التي قد تعترض وتواجه خطط التنمية مستقبلاً، وإيجاد الحلول لها وإقصاء المشكلات الناجمة عنها بالبحث والدراسات العلمية الجادة.

من خلال العرض السابق يمكن القول بأن هذه الوظائف الثلاث (التدريس، البحث العلمي، وخدمة المجتمع) مترابطة ومتداخلة فيما بينها، بل يفترض أن تكون كل منها مكملاً ومتمماً للأخرى، وأن ترتيبها من حيث الأولوية ودرجة الاهتمام قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى، وذلك حسب ما يتوفر لها من إمكانيات وحسب ظروف الجامعة ودرجة تطورها (المنصوري، 2013).

واقع التعليم الجامعي:

السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هل منظومة التعليم الجامعي ببلادنا تقوم بهذه الوظائف والمهام الموكلة إليها بكافاءة؟ أم أن هناك من الوضعيات والسلبيات ما يجعلها عاجزة عن تحقيق طموحاتنا وتطلعاتنا. وينبثق من هذا السؤال المركب سؤالاً فرعياً ضمن الوظيفة الأولى مفاده هل أسهم التدريس الجامعي فيخلق كوادر وأطر مؤهلة فعلاً لمتطلبات التنمية؟ أم أن هناك قصوراً ونواقصاً تحول دون إسهامه بصورة فعالة في دعم جهود التنمية البشرية؟ أي بعبارة أخرى هل نجح التعليم الجامعي في إعداد القوى البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً؟ وللإجابة على هذا التساؤل يمكن أن نشير إلى أبسط نقد يوجهه المربون إلى التعليم الجامعي في الوقت الراهن، هو قولهم إن التعليم بشكل عام، لا يثقف عقلاً، ولا ينمي فكراً، ولا يربي ملكة الابتكار، وسلامة الحكم، ولا يبعث في النفس متعة البحث وحب العلم، أي أن هذا التعليم لا يهيء الفرص المناسبة لتأطير القوى البشرية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى اهتمامنا بتكديس المعلومات أكثر من استيعابها وتطبيقها من قبل الدارسين (علي وآخرون، 1996).

أضف إلى ذلك أن التعليم الجامعي لم يكن قادراً على أن يعد الخريجين ذوي الكفاءات اللازمة لقطاعات العمل المختلفة، فمعظم الخريجين لم يكونوا في المستوى العلمي المطلوب الذي يؤهلهم لقيادة التنمية بجميع أشكالها، وذلك ناتج عن ضعف المستوى العلمي لدى بعض حملة الشهادات العليا سواء كانت دراساتهم في الخارج أو الداخل، ويرجع هذا إلى أن بعض الأفراد الحذاق يسعون من أجل الحصول على الشهادة بأي أسلوب دون الاهتمام بالمحصول العلمي لأنهم يعلمون أن

الحصول على الوظائف يعتمد على الشهادة الدراسية أولاً والمحسوبية ثانياً وليس على الكفاءة والقدرة على الأداء (الطوبي، 2001، 218).

خلاصة القول أن هناك مؤشرات تدل على تدني المستوى العلمي لخريجي الجامعات من حيث إلمامهم بقدر مناسب من المعرفة العلمية التي تؤهلهم بأن يكونوا مساهمين في تنمية ورقي بلادهم.

أما فيما يتعلق بشأن الوظيفة الثانية والمتمثلة في البحث العلمي، فإنه ما يزال بكل المقاييس الموضوعية قاصراً على تحقيق رسالته في تنمية المعرفة وإنمائها وتطويرها والإضافة إليها .

وبالرغم من الاتجاه العالمي الذي يلزم الجامعة بمسؤولية إنجاز البحوث والإشراف عليها لدى أساتذتها وطلابها، إلا أن التعليم الجامعي لم يكن قادراً على الإيفاء بهذه المهمة على أحسن وجه، ولم يحقق اتجاهات إيجابية قوية نحو الاهتمام بالبحوث العلمية بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب، بل إن المناخ العلمي للبحث غير متوفر في أغلب الأحيان، وينبغي أن نعترف بالقول من أن تعليمنا الجامعي لم يشهد إرساء قواعد وأسس متينة لاستمرار البحث العلمي وتوطينه، بالرغم من أن المؤسسات الجامعية تتوفر على كوادر وطاقات فنية عالية قادرة على القيام بنشاطات الأبحاث العلمية.

وفي هذا السياق نرى ضرورة التأكيد على معطيات إضافية تعتبر تدعيماً لما أشرنا إليه فلكي تؤتي الأبحاث الجامعية أكلها، فإنه لابد من توافر أربعة عناصر هي الطاقة والقدرة العلمية والوقت الكافي للقيام بالأبحاث، والأدوات والتسهيلات التي يمكن بواسطتها إجراء الأبحاث وأخيراً خلق المناخ والجو العلمي الملائم للأبحاث.

ومن المؤكد أننا لا نجانب الصواب، إذا ما اعترفنا بعدم توفر هذه العناصر في جامعاتنا ومؤسساتنا البحثية حيث إذا ما توفر عنصر أو اثنان لم تتوفر بقية العناصر المشكلة لنسق الأبحاث العلمية (المنصوري، 2013).

أما بالنسبة لمدى توفر الوظيفة الثالثة للجامعة، والمتعلقة بخدمة المجتمع، فإنه يمكن القول إن الجامعة الليبية عموماً لم تنجح في تقديم خدمات للمجتمع من شأنها أن تذكر، فالمتأمل لا يجد جهداً يمكن أن يكون نموذجاً يدل على نجاح الجامعة خارج نطاقها، على الرغم من أن غالبية جامعاتنا تزعم بأن من ضمن أهدافها المشاركة الفعالة في تلبية متطلبات وحاجات المجتمع.

فالخلل يكاد يكون واضحاً في العلاقة بين الجامعات والمجتمع، بل هناك قطيعة تسود بينهما، خاصة فيما يتعلق بالأنشطة والبرامج التي تخص الخدمات الاجتماعية، حيث تبدو الهوة واسعة بين الجو الأكاديمي الجامعي والأوضاع الحقيقية في المجتمع. والراصد لوظيفة الجامعة في خدمة

المجتمع يلاحظ مدى ما تعانيه الجامعة من عزلة مفرطة تجاه المجتمع، وأنها تعيش في برجها العاجي متخلية عن دورها الريادي في التنمية الاجتماعية. وذلك أن الجامعة لم تعد مركز إشعاع ثقافي ولم تضع برامج ومواسم ثقافية مثلاً يحضرها أفراد المجتمع، وتستضيف فيها علماء وأساتذة زائرين يحاضرون خلال مواسم ثقافية معينة.

إن الجامعة المعاصرة والحديثة اليوم هي جامعة المجتمع، تعيش من أجله وتعمل على تثقيفه وخدمته، وتسعى لحثه وتشجيعه على أن ينفتح عليها ليجد في رحابها العلم والثقافة والمعالجة العلمية لأهم مشكلاته التنموية. وهذا ما فشلت جامعاتنا في القيام به حتى اليوم، فأنت لا تجد في جامعاتنا مواسم ثقافية ولا برامج فكرية عامة تسهم في الرفع من المستوى الفكري للمجتمع.

فقد حان الوقت الذي ينبغي فيه أن تسهم الجامعة بدور مباشر في خدمة المجتمع، وأن تتحسس تطلعات وآمال المجتمع في التقدم، لتكون معبرة عنها وواعية لها (المنصوري،2013، 14).

مما سبق طرحه يمكن أن نسجل بأن هذه المسؤوليات الملقاة على عاتق عضو هيئة التدريس تتطلب منه تكويناً خاصاً وتأطيراً متميزاً على مستوى الإعداد المهني والتربوي، كي يقوم بدوره المنوط به خير قيام، وتتهيأ له سبل الانخراط في الإبداع والابتكار في أساليبه وطرقه التدريسية، وستركز هذه الورقة على الوظيفة الأولى التي تتعلق بموضوع البحث والمكونات المهنية والتربوية المرتبطة به على الرغم من ارتباط هذه المهمة بالمهام الأخرى.

إن ما يوجه من انتقادات ومآخذ على الجامعات الليبية من عدم كفاءة التدريس، لا يرجع إلى ثقل وعبء النصاب التدريسي، ولا إلى قدرة وكفاءة عضو هيئة التدريس العلمية، وإنما يرجع في الأساس إلى عدم تكوينه التربوي، وإعداده المهني، فمعظم أعضاء هيئة التدريس الجامعي يزاولون مهنة التدريس بدون حصولهم على مؤهل تربوي، مما جعلهم يعانون العجز والقصور سواء على مستوى التواصل والتعامل مع طلابهم أو على مستوى الأساليب والطرق التدريسية.

إن المسؤوليات والتحديات الراهنة والمستقبلية التي يمر بها مجتمعنا حسب التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم تستلزم، بل تفرض على عضو هيئة التدريس أن يمتلك من المعارف والمهارات والاتجاهات ما يؤهله لأن يلعب أدواراً جديدة، حيث إن مهمته لم تعد قاصرة على التدريس بشكله التقليدي المعتمد على الإلقاء والتلقين، وإنما بمدى امتلاكه وحصوله على مؤهل تربوي .

فالدرجة العلمية ليست مقياساً للقدرة والكفاءة على الممارسة التدريسية وتأكيداً لهذه الحقيقة،فإن معظم أعضاء هيئة التدريس الجامعي الذين لم ينالوا إعداداً مهنياً هم بحاجة إلى تأهيل تربوي

مستمر حتى يؤدوا مهامهم الموكلة إليهم بشكل متقن وفعال، وهذا ما يؤكد قناعاتنا بأنه لا نوفق في تطوير نوعية التعليم الجامعي ما لم نطور المستوى المهني والتربوي لأعضاء هيئة التدريس الذين يعملون في تلك الجامعات.

ويشير الغامدي (2003) بأنه يجب على مؤسسات التعليم الجامعي، وهي تلج القرن الحادي والعشرين فهي مطالبة بالاهتمام بتنمية أعضاء هيئة التدريس إذا ما أرادت تحسين نوعية التعليم المقدم (الغامدي، 2003، 117- 186).

ويوضح عدس (1983) بأن أعضاء هيئة التدريس الذين يلتحقون بالتدريس الجامعي لم يزودوا بمهارات التدريس المتمثلة في كيفية التعامل مع الطلاب وكيفية تحضير المقررات الدراسية وإعداد الامتحانات وتصحيحها وأسلوب المناقشة الصفية وتوجيه الطلاب نحو مصادر المعرفة واستخدام التقنيات الحديثة في مجال التدريس (عدس، 1983، 72).

ويضيف زعرب (1989) إلى أن الخلفية العلمية لعضو هيئة التدريس ينقصها الإعداد التربوي في استخدام استراتيجيات تدريسية مختلفة واستخدام تقنيات تعليمية واستخدام الحاسوب والانترنت في العملية التعليمية (زعرب وآخرون، 1989، 51).

ويشير مرسى (1992) إلى أن النقد الموجه إلى الجامعات الأمريكية في عدم كفاءة التدريس بها لا يرجع إلى كثرة أعداد الطلاب بقاعات الدرس، ولا إلى ضعف المستوى العلمي لأعضاء هيئة التدريس، ولا إلى عبء النصاب التدريسي، وإنما يؤول إلى أن أعضاء هيئة التدريس لم يُعدوا أساساً للتدريس (مرسي، 1992، 20).

ولكي يكون التدريس الجامعي تدريساً فاعلاً والعطاء العلمي لعضو هيئة التدريس في قاعات الدرس عطاء متميزاً، لابد أن تتوفر فيه كفايات تدريسية، متمثلة في حصوله على تأهيلاً تربوياً، باعتباره مطلباً أساسياً للتدريس الجامعي الجيد وبدونه يفقد التعليم الجامعي مقوماً من مقوماته الأساسية.

أهمية التأهيل التربوي:

يمكن إبراز أهمية التأهيل التربوي في النقاط التالية:

1- لقد ظهرت الحاجة ملحة وسريعة في ضرورة تأهيل عضو هيئة التدريس لتحقيق أهداف ووظائف الجامعة بغية إعداد مخرجات تنسجم مع متطلبات المجتمع من تعليم وبحث علمي وخدمة المجتمع.

2- إن التأهيل التربوي والمهني والارتقاء بمستوى أداء عضو هيئة التدريس مطلب ضروري نظراً لما يتميز به عالمنا المعاصر من تفجر معرفي وتطور متسارع في مناحي الحياة وإيقاعها.

3- إخضاع عضو هيئة التدريس للتأهيل التربوي يعمل على تحسين أدائه ورفع كفايته التدريسية، مما يؤدي إلى نتائج إيجابية تنعكس على الطلاب كماً وكيفاً.

4- إلزام عضو هيئة التدريس في برامج التأهيل التربوي يساعده على رفع كفاءته المهنية وتعميق الاتجاهات الإيجابية نحو التعامل مع المستجدات العلمية والتكنولوجية ذات العلاقة بمهنته.

5- يكسب التأهيل التربوي عضو هيئة التدريس المعرفة التربوية والنفسية، وتنمية المهارات ذات العلاقة بتسهيل عملية التعليم لدى الطلاب، وفهم استعداداتهم وحاجاتهم وحل مشكلاتهم التعليمية والسلوكية.

6- إن مسار التأهيل التربوي لعضو هيئة التدريس لا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية العلمية فحسب، بل يؤدي إلى زيادة الثقة بالنفس، ورفع الروح المعنوية، وتحسين الرضا الوظيفي والتوجه الإيجابي نحو الانتماء لمهنة التدريس.

لماذا التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس؟

لقد نال موضوع التنمية المهنية بشقيها التخصصي والتربوي لعضو هيئة التدريس الجامعي اهتماماً كبيراً من لدن المهتمين بالشأن التعليمي في البلدان المتطورة، وحتى السائرة في سلم النمو والتطور على حد سواء، ومن المبررات والمسوغات التي فرضت على المهتمين الإقرار والاعتراف بأهمية التنمية المهنية لمن يزاول مهنة التعليم الجامعي ما يلي:

1- ضعف المستوى العلمي والتدريسي لأعضاء هيئة التدريس، وعدم قدرتهم على تحسين أدائهم داخل قاعات الدرس، وهو ما نرصده من انتقادات توجه إليهم من طرف طلابهم حيث أشار عدد منهم بأن معظم أعضاء هيئة التدريس تعوزهم المعارف والمهارات الأساسية للعملية التعليمية، وبالتالي ينبغي دفعهم وحثهم على الالتحاق بالتنمية المستمرة والمستدامة لتزويدهم بما يستجد من جديد في عالم المعرفة، وطرق وأساليب التعليم لتحقيق مستوى أرقى من الكفايات التدريسية وحسن الأداء، وذلك بما يحصلوا عليه من معلومات ومهارات وطرق أداء، ما يجعلهم أكثر كفاءة في ممارستهم التدريسية بشكل منظم وفعال .

2- الانفجار المعرفي كماً وكيّفاً وتدفق المعلومات يكاد يكون سمه هذا العصر، كما أن تزايد المعرفة في مجال التعليم أصبح أكثر ضرورة وإلحاحاً من ذي قبل نتيجة التطور الحاصل في عناصر الحياة، ولا غنى لأعضاء هيئة التدريس عن متابعة ومسايرة التطورات الجديدة، وذلك للزخم الهائل والزيادة السريعة في حقول المعرفة والتقنية من حاسوب وانترنت فمعظم أعضاء هيئة

التدريس يبدو أنهم بمنأى عن مصادر تدفق المعرفة، وغير قادرين على توظيف شبكة المعلومات لخدمة محاضراتهم وآدائهم التدريسي، كما أنهم غير قادرين على صياغة دروسهم بأسلوب شيق يجذب الدارسين من خلال الاستعانة بالأساليب الحديثة القائمة على التقنيات التعليمية، وبذلك ينبغي إقحام أعضاء هيئة التدريس الجامعي في برامج التنمية المهنية الممتدة والمستمرة في ضوء المتغيرات المستحدثة في مجال التعليم والتدريس .

3- التطور التكنولوجي في وسائل الإعلام ، يلعب التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام دوراً فاعلاً في مجرى حياتنا وأنماط سلوكنا، فالطالب الجامعي يدخل إلى المؤسسة الجامعية وهو مزود بحصيلة من المعلومات والصور الذهنية التي توفرت لديه من مشاهدة الفضائيات والتعامل مع الحاسوب والانترنت، فهذه الوسائل التكنولوجية، أسبق وأسرع من عضو هيئة التدريس في تزويد الطالب بالمعطيات بشكل مفضل، إضافة إلى أن عرض الموضوعات في هذه الوسائل أفضل وأحسن بكثير من عضو هيئة التدريس، ومن هنا أصبح لزاماً أن نعمل على تنميته مهنياً ليواكب روح العصر في تجدده المستمر وابتكاراته الدؤوبة، ويأخذ بالأساليب الحديثة في ممارسته التدريسية.

4- الانشغال والاهتمام المتزايد بتنمية أعضاء هيئة التدريس، والتأكيد عليها في كافة الأنظمة التعليمية، وجعلها إلزامية وإجبارية في كثير من الدول مثل: أمريكا وبريطانيا ومصر وسوريا والعراق خاصة في إطار الطلب المتزايد على أعضاء هيئة التدريس الذين يتميزون بالنوعية المطلوبة في الممارسة التدريسية ، لكل ذلك جاءت ضرورة تنميتهم في محاولة للحصول على أساتذة جامعيين أكفاء متابعين للتطورات المختلفة في اكتساب المعارف والمهارات التدريسية الجديدة.

5- الكفاءة المهنية والتربوية لعضو هيئة التدريس، إذا استثنينا خريجي كليات التربية من أعضاء هيئة التدريس فإن جلهم لم يحصلوا على مؤهل تربوي، فهم محتاجون إلى أن يزودوا بالمهارات والقدرات اللازمة للتعامل مع عصر تكنولوجيا المعلومات واستخداماتها في مجال التدريس ، وملاحقة التطورات الحديثة في مجال المهنة. وبذلك فالتنمية المهنية حق ومطلب أساسي لكل عضو هيئة تدريس لكي ينمو معرفياً ومهنياً حتى يؤدي واجبه النوط به على أكل وجه، ونحصل على مردود تعليمي إيجابي يعود بالنفع على نظامنا الجامعي الذي نسعى بأن يحقق طموحاتنا وتطلعاتنا المستقبلية، خاصة في زمن الثورة المعرفية والتكنولوجية التي تستلزم من عضو هيئة التدريس متابعة مستمرة للمستجدات التي تطرأ في مجال التخصص ومهنة التدريس بعد أن (أصبح التطور منهجاً ضرورياً والتغير أمراً حتمياً للأنظمة والمؤسسات التعليمية) باعتبار أن مهنة التدريس تتطلب كفايات جديدة ينبغي توافرها في عضو هيئة التدريس.

أساليب التأهيل التربوي لعضو هيئة التدريس:

تتفق معظم دول العالم على أنها لا تسمح لأي فرد بمزاولة وممارسة مهنة التعليم، إلا بعد حصوله على مؤهل تربوي يجيز له الانخراط في مهنة التعليم، إلا أن ما يمكن الاعتراف به أن أعضاء هيئة التدريس الجامعي ببلادنا في الأغلب الأعم لا يحصلون على تأهيل تربوي قبل ولوجهم في مهنة التدريس، حيث لا تشترط الجامعات أثناء تعينهم كأعضاء هيئة تدريس بشرط التأهيل التربوي والمهني، مما أنعكس سلباً على مستوى الأداء التعليمي. ولتجاوز هذه الإشكالية (التأهيل التربوي لعضو هيئة التدريس) في الوقت الراهن يمكن طرح أسلوبين هما:

1- الأسلوب الأول: ويتمثل في حسن اختيار المعيدين، والعمل على تأطيرهم وتكوينهم علمياً ومهنياً، وذلك باختيار المتفوقين علمياً بعد تخرجهم من الجامعة، واخضاعهم لبرامج إعداد تربوي الهدف منه رفع الكفاءة التدريسية لديهم، حيث يقضون في دراسة المقررات المهنية التربوية لمدة فصلين دراسيين.

نعتقد أن هذا الأسلوب، هو الأفضل عملياً لتكوين أعضاء هيئة التدريس الجامعي وذلك للأسباب التالية:

أ- إن اختيار المعيدين لولوج مهنة التدريس تكون بإرادتهم الخاصة، وبعد أن يكونوا قد نضجوا في قراراتهم العلمية والمهنية.

ب-يعطي هذا البرنامج للمعيدين فرصة التركيز حول العملية التعليمية، دون تشتيت ذهنهم بعلوم أخرى في نفس الوقت.

ج- يعطي هذا البرنامج للجامعة فرصة اختيار أفضل الخريجين علمياً ومهنياً ليكونوا أعضاء هيئة تدريس.

2- الأسلوب الثاني: ويتمثل في تنظيم الجامعة لبرامج تربوية الهدف منها رفع مستوى أداء أعضاء هيئة التدريس، وتحسين قدراتهم ومهاراتهم العلمية والتدريسية.

والجدير بالإشارة أن معظم أعضاء هيئة التدريس الجامعي لم ينالوا تأهيلاً تربوياً بأي من الأسلوبين، خاصة فيما يتعلق بالمناهج وطرق التدريس وأساليب التقويم وكيفية التواصل والتعامل مع الطلاب وغيرها من الأمور التربوية اللازمة التي تؤهلهم للقيام بأدوارهم المختلفة.

ومما يثير الانتباه والاستغراب أن مؤسساتنا الجامعية لم تستجب بقدر كاف وبسرعة لمقتضيات النمو المهني، وتزويد أعضاء هيئة التدريس بالمعارف والمهارات والاتجاهات (الكفايات) اللازمة لإنجاز متطلبات العملية التدريسية بأكثر الطرق والأساليب فاعلية ونجاعة.

هذا وتجدر الإشارة إلى ضرورة أن تشارك بعض المؤسسات العلمية المعتبرة والمتخصصة في الدراسات العليا والتدريب مثل (الأكاديمية الليبية) في طرابلس وبنغازي بالمساهمة في هذا البرنامج، وهي قادرة على إنجاحه تماماً، بما يتوفر لها من إمكانات مادية وبشرية . ونشير هنا إلى ما يسعى إليه قسم علوم التعليم بالأكاديمية الليبية من جهود حثيثة للقيام بهذه المهمة والمساهمة في تقديم برنامج تأهيلي يعمل على تزويد المنخرطين في التدريس الجامعي بالكفايات اللازمة لهذه المهنة.

أهم التجارب العربية للتأهيل التربوي والمهني:

إيماناً من بعض رؤساء الجامعات العربية بأهمية التنمية المهنية والتربوية لعضو هيئة التدريس، فقد استحدثت برامج للتدريب على مهارات التدريس الجامعي بغية الرفع من مستوى أدائه التعليمي .

1- تجربة جامعة القاهرة: تعد جامعة القاهرة الرائدة عربياً في هذا المجال فقد أعدت برنامجاً تربوياً خاصاً بأعضاء هيئة التدريس طبق أوائل العام (1974) حيث تم تعديل قانون الجامعات المصرية ما نصه أن يتلقى أو يحضر المعيد أو المدرس المساعد دورة تدريبية في طرق التدريس بالجامعات قبل ان يتم تعيينه في وظيفة عضو هيئة تدريس، وكان البرنامج مشتملاً على مدخل نظري مكثف عن الأسس التربوية والنفسية لطرق التدريس وتحليل لأهم طرقه المعتمدة في الجامعات وخصائص كل طريقة، ونماذج مستحدثة للتدريس وتقنياته كالتعليم المبرمج وأساليب بناء الاختبارات الحديثة (المنظمة، 1985، 26).

2- تجربة الجامعة المستنصرية والمتمثلة في إلتئام ندوة طرائق التدريس في الجامعات العربية التي نظمها اتحاد الجامعات العربية بالتعاون مع هذه الجامعة، والتي خلصت إلى دعوة أعضاء هيئة التدريس بضرورة تنويع طرائق التدريس، وحضور الحلقات الدراسية والمؤتمرات واللقاءات العلمية في مجال التأهيل المهني والتربوي (العريض، 1994، 202). وبذلك بدأت هذه المبادرات تتوالى وتتسع بهدف ضرورة رفع كفاءة أداء عضو هيئة التدريس الجامعي التي تعنى في أساسها رفع كفاءة التعليم الجامعي في جميع جوانبه.

3- تجربة الأكاديمية الليبية في سنة 2003 انفرد قسم علوم التعليم بمدرسة العلوم الإنسانية بالأكاديمية الليبية بتقديم برنامج تربوي سعياً منه للمساهمة في تأهيل العناصر من غير خريجي الكليات الجامعية غير التربوية الذين يرغبون في الانضمام ومزاولة مهنة التعليم على مستوى التعليم الثانوي وذلك بمنح المنخرطين في هذا البرامج (دبلوم التأهيل التربوي).

أما على مستوى التأهيل التربوي الجامعي فإن قسم علوم التعليم وضع برنامجاً تربوياً يمنح فيه (شهادة التأهيل التربوي)لمن يرغب في الانخراط في التدريس الجامعي نورده كما جاء لصلته بمحور هذه الورقة البحثية (الطويبي، 2003، 6-9).

شهادة التأهيل التربوي:

الأهداف:

لقد أثبتت تجارب الدول المتقدمة، وخبرات المسئولين عن التعليم الجامعي، وكذلك الرصيد المعرفي المتراكم في مجال علوم التعليم خلال القرن العشرين أهمية التأهيل المعرفي المهني في مجال علم التعليم لكل من يرغب في شغل وظيفة أستاذ في التعليم الجامعي، ذلك أن الأسس النظرية والممارسة العملية في التدريس الجامعي قد بينت بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك فرقاً بين اكتساب المعرفة والبحث فيها في تخصص معين والعمل على توصيل هذه المعرفة للآخرين عن طريق التدريس في القاعات الجامعية. فإن يكون الإنسان عالماً وباحثاً في علم من العلوم فهي مهارة بلا شك، ولكن أن يكون هذا العالم أستاذا معلماً لهذا العلم فتلك مهارة أخرى بلا جدال.

واستجابة لهذه القناعة صارت دول كثيرة تشترط على حملة المؤهلات العلمية العليا والراغبين في الانخراط في سلك التدريس الجامعي ضرورة حضور حلقات دراسية حول (الجانب التربوي والنفسي والفني) لعملية التدريس، مما يجعلهم أكثر كفاءة ونجاحاً في القيام بمهامهم التدريسية، ويأتي هذا البرنامج في إطار هذه القناعات لتحقيق الغايات التالية:

1- إدراك الأستاذ الجامعي للجوانب التربوية والنفسية لعملية التدريس، بكونها ظاهرة سلوكية مميزة لها معطياتها ومخرجاتها ولا يعتمد النجاح فيها فقط على مستوى المعرفة العلمية التخصصية بل يعتمد أيضاً على احتساب تلك الجوانب والإحاطة بها والاستفادة منها في نجاح التدريس.
2- إدراك الأستاذ الجامعي للنظريات والمبادئ التي تفسر عمليتي التدريس والتعلم، والعوامل التي تحكم العلاقة بين الأستاذ والطالب، وكذلك الجوانب النفسية والتنظيمية والاجتماعية التي تؤثر في الناتج النهائي لعملية التدريس وأهمها تحقيق الأهداف التعليمية.
3- إدراك الأستاذ الجامعي أن التدريس مهنة من المهن لها أسسها، وتقنياتها، وأساليبها، ومعاييرها، وطرق قياس كفاءتها. أي أنها مهنة لها خصائص العلم والفن والمهارة في شئون التعليم والتعلم.

مدة الدراسة:

يستغرق برنامج الدراسة فصلاً دراسياً واحداً (تسع ساعات فصلية) حيث تتم فيه دراسة ثلاثة مقررات مهنية أساسية لنجاح أي أستاذ جامعي. ولا يتضمن برنامج الدراسة امتحانات باعتبار أن الدارسين من حملة المؤهلات العلمية العليا. ويعتبر الدارس مستوفياً شروط المشاركة:

أ-إذا حضر أكثر من 75% من اللقاءات التي تقع خلال الفصل الدراسي.

ب- إذا تميز حضوره بالجدية والحماسة في الإستيعاب والمشاركة في المناقشة والحوار.

المقررات:

1-علم النفس التعليمي (3 ساعات)

ويتم في هذا المقرر تناول نظريات التعليم ودوافع التعلم، وشخصية المتعلم، وصعوبات التعليم وغيرها من العوامل التنظيمية والاجتماعية التي تؤثر على التحصيل العلمي للطالب الجامعي. كذلك يتم التعرض إلى خصائص الكفاءة في الأستاذ الجامعي، ونوع العلاقة بينه وبين الطالب، وكيفية تحفيز الطلبة نحو الاجتهاد والإبداع، واكتساب مهارة تجنب المشكلات التي قد تؤثر سلباً على التدريس الجامعي.

2-تقنيات التدريس (3 ساعات)

يعرض هذا المقرر الأسس النفسية والتربوية لنظريات التدريس، وأساليبه، والعوامل التي تؤثر فيه؛ وكذلك يعرض لدور الوسائل والتقنيات التعليمية، وأنواعها، وأهميتها، في تسهيل عمليتي التدريس والتعلم.

3-تقويم التعلم (3 ساعات)

يؤكد هذا المقرر أهمية التقويم في العملية التعليمية، وأسسه، وأغراضه، وأدواته، وكذلك طرق صياغة الأهداف التعليمية، وكيف يستخدم الأستاذ الجامعي مردود عملية التقويم في تطوير عمله وخدمة طلابه.

المقبلون للدراسة:

يقبل في هذا البرنامج الأساتذة الجامعيون الراغبون في تطوير كفاءاتهم التدريسية، وخدمة طلابهم على أفضل وجه. وهم:

أ-الأساتذة العاملون حالياً في سلك التدريس الجامعي.

ب–حملة المؤهلات العليا الذين يفكرون في دخول مهنة التدريس الجامعي.

وبالرغم من هذا الجهد في إعداد هذا البرنامج واستعداد قسم علوم التعليم بتنفيذه إلا أن الحال باقٍ على ما هو عليه وما يزال أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية يمارسون المهنة دون تأهيل تربوي لذا نأمل من مؤتمركم الموقر العمل على تبني هذا المقترح وإقناع الجهات المسؤولة عن التعليم العالي بتطبيقه خدمةً لنجاح العملية التعليمية بجامعاتنا الليبية حتى يتبوأ عضو هيئة التدريس المكانة اللائقة به.

التوصيات:

بناء على ما توصلت إليه هذه الدراسة يوصى بالآتي:

1- يشكل التأهيل التربوي والمهني ضرورة ملحة، لما يشهده نظامنا التعليمي من تحديات وتغيرات تتعلق بجودة التعليم، وبذلك ينبغي أن تعمل الجامعة على تدعيم ثقافة النمو المهني لعضو هيئة التدريس من خلال إلزامه بضرورة حصوله على مؤهل تربوي من إحدى المؤسسات ذات الاهتمام بتكوين أعضاء هيئة التدريس وذلك بتبني هذا البرنامج في الجامعات الليبية المتخصصة في هذا المجال.

2- ينبغي أن تشمل برامج التأهيل التربوي على جوانب نظرية تدعمها جوانب تطبيقية تسهم في تأهيل عضو هيئة التدريس بفاعلية لمهام مهنية في تنوع ومرونة تستجيب لمتطلبات التدريس الجامعي.

3- ضرورة الربط بين التأهيل التربوي والترقيات العلمية، واعتبار التأهيل أحد بنود متطلبات سلم الترقية العلمية، حتى يقبل عضو هيئة التدريس عليه بجدية والانخراط في المشاركة برغبة صادقة دون إكراه أو إجبار، بل هناك من ينادي بإثابة المشاركين بترقيات علمية استثنائية وجوائز ذات مضمون حقيقي لا هامشي من أجل ضمان المشاركة.

4- التأهيل التربوي والمهني الدائم والمستمر يعد ضرورة ملحة تقتضيها طبيعة عمل أعضاء هيئة التدريس الذين يتعاملون مع أهداف متجددة ومتغيرة باستمرار ووضع سياسة تأهيل تربوي ومهني ناجحة يمكن ترجمتها إلى خطط تنفيذية على المدى القصير والمتوسط والطويل للرفع من مستوى أداء عضو هيئة التدريس الجامعي.

5- ضرورة أن تشترط الجامعة على الذين يرغبون في أن يكونوا أعضاء هيئة التدريس بها شرط شهادة التأهيل التربوي من ضمن مستندات التعيين، دون التعلل بحجج واهية، وفرض سياسة الأمر الواقع خاصة إذا ما كانت لدينا الرغبة الصادقة والنية الحسنة في إصلاح نظامنا التعليمي الجامعي.

المراجع:

1- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، ندوة تنمية الكفايات البشرية عربياً في التعليم العالي والبحث العلمي ، المؤتمر الثالث لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي من 22-1985/10/25.

2- أحمد الفنيش، التربية بين المجتمع والجامعة ، طرابلس، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان.

3- أحمد حمدان الغامدي، الاحتياجات التدريسية التربوية لأعضاء هيئة التدريس في كليات المعلمين، رسالة التربية، علم النفس، عدد 201، الرياض، 2003.

4- إبراهيم علي وآخرون، التعليم العالي وتحديات المستقبل في ليبيا، المؤتمر الوطني للتعليم من الفترة 2-4، كانون ، طرابلس، 1996.

5- حمدان أحمد الغامدي، الاحتياجات التدريسية التربوية لأعضاء هيئة التدريس في كليات المعلمين ، المملكة العربية السعودية، رسالة التربية، علم النفس ع(20) الرياض ، 2003.

6- خالد العمري، تطوير نظم الدراسات العليا ومداها في ضوء ظرورات التقدم والتنمية في العالم العربي، مجلة أتحاد الجامعات العربية ، عدد 23، عمان 1988.

7- خليل إبراهيم العريض، عضو هيئة التدريس بجامعة دول الخليج العربية ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، 1994.

8- سليمان معيطي الثبيتي، التدريس كوظيفة أساسية من وظائف الجامعة، دراسة تحليلية نقدية، رسالة التربية وعلم النفس، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية ، العدد السابع، الرياض، 1996.

9- عمر بشير الطويبي، وعبد الحميد المنصوري، مقترح قسم علوم التعليم للتأهيل التربوي ، أكاديمية الدراسات العليا ، 2003.

10- عبد العزيز بن عبد الله السنبل، التربية والتعليم في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار المريخ المملكة العربية، السعودية ، 2004.

11- عبد الله بوبطانة، دور التعليم العالي والجامعي في التنمية العربية، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، العدد 2، ديسمبر، 1984.

12- عبد الحميد المنصوري، ضرورة تحسين التعليم العالي لتحقيق التنمية، مجلة جامعة الزيتونة، العدد7 ، السنة الثانية ، 2013.

13- عمر بشير الطوبي، العوامل السلبية في الخبرات العلمية وأثرها على التنمية، مجلة الجديد، العدد 7، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، طرابلس، 2001.

14- عبد الرحمن عدس، ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية ، المنعقدة بجامعة الملك سعود ، الرياض، 1983.

15- عبد الرحمن زعرب وآخرون، نظرة أعضاء هيئة التدريس في الكفايات العلمية، في الجامعة الفلسطينية، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد التاسع، 1989.

16- محمد منير مرسي، الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، القاهرة ، دار النهضة العربية، 1992.